

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 156 (الفصل الثاني فيما يجوز و ما لا يجوز) (المَادَّةُ 205) : بَيْعُ
الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ فَيَبْطُلُ بَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ تَبْرُرْ أَصْلًا . الْمَعْدُومُ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا حَقِيقَةً أَوْ مَعْدُومًا عُرْفًا وَالْمَعْدُومُ
عُرْفًا هُوَ الْمُتَّصِلُ اتِّصَالًا خَلْقِيًّا بِغَيْرِهِ وَبَيْعُ الْمَعْدُومِ
سَوَاءٌ أَكَانَ حَقِيقَةً أَمْ عُرْفًا بَاطِلٌ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 197)
. مِثَالُ ذَلِكَ إِذَا بَاعَ رَجُلٌ مِنْ آخِرِ عَذَبِ كَرْمِهِ وَهُوَ زَهْرٌ ، أَوْ
مُهِرٌ فَرَسِهِ وَهُوَ جَنِينٌ ، أَوْ زَرْعٌ أَرْضَهُ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهُ
أَيُّ يَنْفَصِلَ الثَّمَرُ مِنَ الزَّهْرِ وَيَنْعَقِدَ وَلَوْ صَغِيرًا فَالْبَيْعُ
بَاطِلٌ ، وَكَذَلِكَ بَيْعُ حَقِّ التَّعَلُّي ; لِأَنَّهُ بَيْعُ مَعْدُومٍ
وَكَذَلِكَ بَيْعُ التَّيْنِ وَهُوَ فِي السُّنْبُلِ قَبْلَ التَّذْرِيقِ بَاطِلٌ ;
لِأَنَّ التَّيْنَ لَا يَكُونُ مِنَ السُّنْبُلِ إِلَّا بَعْدَ الدَّرَاسِ فَبَيْعُهُ
قَبْلَ ذَلِكَ بَيْعُ لِلْمَعْدُومِ وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْبَصَلِ وَالثُّومِ
وَاللَّيْفَةِ فِي بَطْنِ الْأَرْضِ وَهُوَ لَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ بِطَرِيقٍ مِنْ
الطَّرِيقِ فَبَيْعُ ذَلِكَ كُلِّهِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَإِذَا زَيْتٌ وَعَلِمَ وَجُودُهُ
فِي الْأَرْضِ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ (الْخُلَاصَةُ) وَكَذَلِكَ بَيْعُ بَذَرِ
الْبُطِّيخَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا بَاطِلٌ أَمَّا بَعْدَ الْكَسْرِ فَصَحِيحٌ وَبَيْعُ
حَقِّ وَضْعِ الْأَخْشَابِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ وَضْعِ الْأَقْدَارِ فِي الْعَرَصَةِ
غَيْرُ صَحِيحٍ وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ حِينَ
الْبَيْعِ وَأَنْ مِلْكُهُ بَعْدَهُ كَبَيْعِ حِنْطَةٍ وَحِذَاءٍ مَا لَمْ يَكُنْ
بَيْعُ سَلَامٍ أَوْ اسْتِصْنَاعٍ (الْخُلَاصَةُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ
إِنْسَانٌ مَا سَيَمْلِكُهُ فِيمَا بَعْدُ كَالْحِنْطَةِ أَوْ السِّفِينَةِ السَّتِي
سَيَصْنَعُهَا أَوْ الْجُلُودَ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ أَمَّا إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ
عَلَى سَبِيلِ السَّلَامِ أَوْ لِاسْتِصْنَاعٍ وَرُوعِيَّتٍ شَرَائِطُهَا فَالْبَيْعُ
صَحِيحٌ . قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعْدُومَ عُرْفًا هُوَ الْمُتَّصِلُ اتِّصَالًا
خَلْقِيًّا بِغَيْرِهِ فَبَيْعُ الْمُتَّصِلِ بِغَيْرِهِ وَحْدَهُ حَالِ اتِّصَالِهِ
بَاطِلٌ بِخِلَافِ اتِّصَالِ الْجُذُوعِ وَالثُّوبِ فَإِنَّهُ يَصْنَعُ الْعَبَا ابْنُ
مَلَكٍ . (رَدُّ الْمُحْتَارِ) أَمِثْلَةُ الْمَعْدُومِ عُرْفًا بَيْعُ اللَّيْنِ

وَهُوَ فِي الضَّرْعِ وَأَحْشَاءِ الشَّاةِ وَهِيَ حَيَّةٌ أَوْ لَحْمُهَا أَوْ
كُلَّيْتَيْهَا أَوْ رَأْسُهَا أَوْ جِلْدُهَا أَوْ صُوفُهَا وَبَيْعُ الزَّيْتِ فِي
زَيْتُونِهِ وَعَصِيرُ الْعِنَبِ فِي حَبِّهِ قِيلَ اسْتَخْرَاجَهُمَا كُلُّ ذَلِكَ
بَاطِلٌ حَتَّى لَوْ ذَبَحَ الْبَائِعُ الشَّاةَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَسَلَّمَ الْجِلْدَ
إِلَى الْمُشْتَرِي فَالْبَيْعُ لَا يَحُولُ عَنْهُ بَطْلَانِهِ (اُنْظُرْ شَرْحَ
الْمَادَّةِ 175) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعْدُومَةٌ عُرْفًا فَأَمَّا اللَّيِّنُ
فِي ضَرْعِ الشَّاةِ فَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ انْتِفَاحُ ضَرْعِ
الشَّاةِ لِرَوْجُودِ لَيِّنٍ فِيهِ أَوْ رِيحٍ أَوْ دَمٍ ؟ فَلِذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ
مَا لَا وَلَا سَيِّمًا أَنْ اللَّيِّنَ يَحْمِلُ فِي الضَّرْعِ شَيْئًا فَشَيْئًا
وَبِالتَّتَابُعِ فَلَوْ جَازَ الْبَيْعُ فِيهِ لَاخْتَلَطَ مِلْكُ الْبَائِعِ بِمِلْكِ
الْمُشْتَرِي وَصُوفُ الشَّاةِ الْحَيَّةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِهَا
؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ بِذَلِكَ الْحَيَوَانِ كَسَائِرِ أَطْرَافِهِ بِمَنْزِلَةِ
الْوَصْفِ وَلَا سَيِّمًا أَنْ الصُّوفَ يَتَزَايَدُ أَيْضًا وَذَلِكَ يُوجِبُ
اخْتِلَاطَ الْبَيْعِ بِغَيْرِهِ ' رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَيَّ ' أَفَنْدِي ' هَذَا
وَبَيْعُ الْمَعْدُومِ أَيْ جَعْلُهُ مَبْيَعًا بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَمَّا
جَعْلُهُ ثَمَنًا فَصَحِيحٌ أَيْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ
ثَمَنُ الْمَبْيَعِ مَوْجُودًا فَإِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ آخَرَ حَيَوَانًا
بِخَمْسِينَ رِيَالًا أَوْ عِشْرِينَ كَيْلَةً حِنْطَةً وَلَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ
وَلَا فِي يَدِهِ الْخَمْسُونَ رِيَالًا أَوْ الْعِشْرُونَ كَيْلَةً فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ